



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

ختم الشيخ سليمان المنصوري الحنفي على شرح العيني على كنز الدقائق

المؤلف

سليمان بن مصطفى بن عمر المنصوري

ملاحظات

هذا آخر ما تيسر جمعة للفقيه على الكنز

١٤٢

900

عبد
الحسن الأزهري
على سنة

هذا ختم العلامة الشيخ سليمان
المنصور الحنفى على مخرج العلامة
العيسى على تشرية كذا قايق
نقلت من خطه بالاسم

C. V A
T E O
C 7 9 1 V



بسم الله الرحمن الرحيم
 بئذ يسيرة توضح كلام صاحب الدرر وهو
 قوله وان مات البعض قبل القسمة الى اخر الكتاب
 فاقول الحمد لله وحده والصلوة على من لا نبى بعده
اعلم ان المناسحات جمع مناسحة من النسخ وهو
 لغة الازالة والتغيير والنقل وشرعا رفع حكم
 شرعي باثبات اخر وفي اصطلاح الفرضيين ان
 يموت من ورثة الميت الاول واحدا واكثر قبل
 تقسمة التركة وقد يكون بعض الموت من
 ورثة ورثة الاول ومناسبة الاصطلاحى للغيرى
 ظاهرة اذا تقرر ذلك فتارة يموت من ورثة الاول
 مست فقط وتارة يموت اكثر وفي الحالاتين
 تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن
 فهذه اربعة احوال ويسمى هذا النوع مناسحة
 مفاعلة من النسخ وهو الازالة يقال نسخت الشجر
 الظل اى ازالته ومنه نسخت الكتاب واستعماله
 بهما اذا صار بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة
 لما فيه من نقل العمل والتصحيح الى الفريضة
 الثانية فنقول اكثر ثم صحح مسألة الميت الثانى

وانظر

وانظر بين ما فى يد من التصحيح الاول اى وهو نصيبه من الميت الاول وبين التصحيح الثانى
 ثلاثة احوال اى التوافق والتباين والاستقامة
 فان استقام ما فى يد من التصحيح الاول فلا
 ضرب وصحنا من تصحيح مسألة الميت الاول اى
 صحت الفريضتان فريضة الميت الاول والثانى
 ما صحت منه الاولى وان لم يستقم فان كان بينهما
 موافقة اى بين ما فى يد وفريضته وهى التصحيح
 الثانى فاضرب وفق التصحيح الثانى فى كل التصحيح
 الاول وان كان بينهما مباينة اى بين ما فى
 يد وفريضته وهى التصحيح الثانى فاضرب كل
 التصحيح الثانى فى التصحيح الاول فالبلغ مخرج
 المسالتين اى ما بلغ من الضرب تصحيح الفريضة
 فريضة الميت الاول وفريضة الميت الثانى وانما
 كان النظر بين ما فى يد الميت الثانى وهو
 نصيبه من التصحيح الاول وبين فريضته فى
 ثلاثة احوال من الاستقامة والموافقة والمباينة
 لان ما فى يد وهو نصيبه من الفريضة الاولى
 مقسوم على فريضته فصارت فريضته نظير الورس
 المقسوم عليهم ونصيبه من الاول نظير نصيبه
 من اصل المسألة فكما ينظر بين السهام والورس فى

الاحوال الثلاثة في تصحيح الفريضة فكذا بينهما
حتى اذا انقسم ما في يدك على فريضة لاحاجة الى
الضرب كما اذا انقسم نصيب الفريق من اصل
المسألة على رؤسهم وان لم ينقسم فان وافق يضرب
وفق فريضته وان لم يوافق يضرب كل الفريضة
الثانية في الفريضة الاولى كما ان في الروس
كذلك ولو مات ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ
الثاني مقام الاول والرابع مقام الثانية وهكذا
مات واحد قبل القسمة تقيمه مقام الثانية والمبلغ
الذي قبله مقام الاولى وهكذا الى ما لا يتناهى
هذا اذا مات الثاني وخلف ورثة غير من كان
معه في ميراث الميت الاول او كانوا هم بعينهم
ولكن جهة الرثم من الميتين مختلفة وان كانوا
هم بعينهم ولم يخلف غيرهم من الورثة وجهية
الرثم من الميتين متحدة الغيت جميع من مات
قبل القسمة وصححت فريضة الميت الاخير فكانه
لم يميت الا هو ولم يكن وارثا غير ورثته وهذا النوع
يسمى المتناسخ الناقص كما اذا مات شخص وخلف
خمسة بنين وخمس بنات ثم مات واحد منهم قبل
القسمة فخلف هؤلاء الذين كانوا معه في الميراث
الاول ولم يخلف غيرهم قسم بينهم للذكر مثل حظ

الاثنين ولا يحتاج الى تصحيح فريضة الميت الاول
وكذا كل ما مات عنهم واحد ولم يخلف غيرهم من
الورثة تقسمه على رؤسهم لا غير شئ اعلم ان هذا
الباب يحتاج فيه الطالب الى التأمل وكثرة التصوير
وضبط الحاصل لكل ميت فانه قد يحصل له من بعض
الموت مستقيم على مسأله ومن بعضهم غير مستقيم
وقد لا ينقسم كل واحد على الافراد وينقسم المجموع
وينبغي ان ينظر ذلك عند انتهائهما تصحيح فريضة
كل ميت ثم ينظر بعد انهما الجميع وضع نصيب
كل وارث هل بين التصحيح وبين الحاصل لكل
وارث موافقة بجزء كالنصف والربع وغير
ذلك فان وجدت بينهما موافقة بجزء رددت
التصحيح الى جزء الوفاق وكذلك الحاصل لكل
وارث طلبا للاختصار فان وافق بالنصف مثلا
رددت المسألة الى نصفها ورددت نصيب كل
وارث الى نصفه فتعطيه له ومثل هذا لا يتفق
الا في المناسبة شئ الفرضيون اكثر والامثلة
في المناسخات ولتمثل بثلاثة امثلة باعتبار
الانقسام والتباين والتوافق مثال الانقسام
ام وابنان مات احدهما قبل قسمة التركة عن
ابنين وبنت فالاولى من اثني عشر للاثان

ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة وسهام الميت
 الثاني من الاول خمسة وهي منقسمة عليهم فتصح
 المناسجة كلها من اثني عشر من غير ضرب للام
 اثنان وللابن الباقي خمسة ولكل ابن من ابني الثاني
 اثنان ولبنته واحد ومثال المبينة ان يموت
 الابن عن ابنين فالاولى من اثني عشر لابن الميت
 منها خمسة ومسالته اثنان وخمسة على اثنين
 لا تنقسم عليها وتباينها فاضرب الاثنين في الاثنى
 عشر فتصح المناسجة من اربعة وعشرين فاذا
 اردت القسمة فللام من الاثنى عشر وهي
 الاولى اثنان تضرب في جميع الثانية وهي اثنان
 باربعة وهي لها وللابن المتخلف خمسة في جميع
 الثانية اثنين بعشر فهي له ولكل ابن من ابني
 الثاني من مسالته وهي اثنان واحد في جميع سهام
 مورثه اي الابن الميت من الاولى وهي خمسة
 وواحد في خمسة بخمسة فهي مال كل ابن منها فلها
 عشق كعهم الذي لم يمت فاذا جمعت اربعة
 حصة الام وعشق حصة الابن المتخلف وخمسة
 حصة ابني الابن الذي مات كان المجتمع
 اربعة وعشرين وهي ما صحت منه المناسجة
 فالعمل صحيح ومثال الموانقة بعض الصور

المسألة المامونية وهي مات رجل وخلف ابوين
 وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى
 البنيتين عمن في المسألة فالاولى من ستة لكل من
 الابوين سهم ولكل من البنيتين سهمان والثانية
 بينهما جنة ام اب وجد اب اب واخت سبعة
 اولاب فاصلها ستة للجنة سهم وللجد واخت
 الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تنقسم وتباين
 وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر منها
 تصح للجنة ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة
 وللبنت الميتة من الاولى اثنان فاعرضها على
 الثمانية عشر تصح الثانية فتجد بينهما موانقة
 بالنصف فاضرب نصف الثمانية وهي تسعة في
 الاول وهي ستة تبلغ اربعة وخمسين ومنها
 تصح فن له شئ من الاولى اخذ مضروباً
 في تسعة وهي وفق الثانية ومن له شئ من
 الثانية اخذ مضروباً في واحد وهو وفق سهام
 الميت الثاني فللام من الاولى واحد في تسعة
 بتسعة ولها من الثانية يكونها جنة ثلاثة في
 واحد بثلاثة فاجمعها لها مجتمع لها اثني عشر
 وللأب من الاولى واحد في تسعة بتسعة
 وله من الثانية يكونه جنة عشق في واحد بعشر

فيجتمع له تسعة عشر وللمبت المتخلفة من الاولى
اثنا في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية
مقتضى كونها اختا خمسة في واحد خمسة فيجمع
لها ثلاثة وعشرون فاذا جمعت اثني عشر وتسعة
عشر وثلاثة وعشرين اجتمع اربعة وخمسون
وهو ما صحت منه المسالقات فالعمل صحيح وهذا
لا يتأتى الا على قول الصاحبين والشافعي ومن
تابعهم القائلين بتوريث الجر مع الاخوة اما
على قول الامام الاعظم النعمان فلا يصح بل يكون
الباق للجد ولا شيء للاخت فلو كان الميت
الاول الذي خلف ابوين وابنتين انشئ كان
الجد في الثانية ابا ام فلا يرث وكان في
الثانية ارثه لبنت المال او الورع على الخلاف المشهور
في ذلك بين الايمة واحتمل كون الاخت
في الثانية اختا شقيقة او لام فاختلف الحال
بين ذكورة الميت الاول وانوثته فلذلك
لما سئل امير المؤمنين المامون عنها القاضي
يحيى بن اكرم بالثلاثة رحمهم الله تعالى
بقوله هلك مالك وخلف ابوين وابنتين
فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عن
الباقين فقال يا امير المؤمنين الميت الاول

سأل

رجل

رجل او امرأة فعرف المامون فضنته فقال له اذا
عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء
وسبب سؤاله عن ذلك انه لما اراد ان يولييه
قضا البصرة احضره فاستحققه لصغر سنه
فانه كما حكى كما فظ عبد الغني المقدسي رحمه
الله كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة
فاحسن يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سألني
فان القصد علمي لا خلقي وكا نواي متحول
العمال والقضاة والامراة بالفرايض فقال
ما تقول في ابوين وابنتين لم تقسم التركة
حتى ماتت احدى البنيتين عن الباقيين وقيل
عنهم وعن زوج فاجابه بما سبق فولاه فلما مضى
الى البصرة قاضيا استحققه مشايخها واستصغروا
فامتنعوه فقالوا له كم سن القاضي فقال
سن عتاب بن اسيد حنين وراه النبي صلى الله
عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمامونة فينبغي
لمن سئل عنها ان يفحص عن الميت الاول كما فصر
عنه يحيى بن اكرم لا اختلاف الحكم كما سلفناه
واعلم انك لو عملت في المناسخة كل مسألة
على حدتها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى تصح
لكن يطول ويفوت لك قصد من تسمية المسائل

على حساب واحد ومن اراد المزيد على هذا
 فعليه بكتب الفرائض المعدة لهذا الفن ولومات
 ثالث ورابع وخامس الى ما لا يتناهى فالحكم كذلك
 وذكر الشارح الزيلعي صورة في اربع اموات
 فليراجع ثم قال اي صاحب الكثر **يعرف**
حظ كل فريق من التصحيح الى قوله **وان**
 اردت قسمة التركة اقول اعلم انك اذا
 اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح
 الذي استقام على الكل فاضرب ما كان لكل
 فريق من اصل المسالة فيما ضربته في اصل المسالة
 اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فما
 حصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك
 الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة
 السابقة واذا اردت ان تعرف نصيب كل
 واحد من احاد ذلك الفريق من التصحيح فاقسم
 ما كان لكل فريق من اصل المسالة على عدد
 رؤسهم ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في المضروب
 الذي ضربته في اصل المسالة لاجل التصحيح
 فالخاصل نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق
 مثاله ترك اربع زوجات وثلاث جدات
 واثنى عشر عما اصل المسالة من اثنى عشر

للجدات لثلاث لحدس وهواثنان لا يستقيم عليهن
 وبين رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا مجموع عدد
 رؤسهن وهواثلاثة وللزوجات الاربع الربع وهو
 ثلاثة فلا استقامة بل بين عددي رؤسهن وسهامهن
 مباينة فاخذنا عدد الرؤس بتمامه وللانعام الباقي
 وهو سبعة فلا يستقيم على اثنى عشر بل بينهما
 تباين فاخذنا عدد رؤسهم باسرها ثم طلبنا النسبة
 بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلاثة
 والاربعة متداخلين في اثنى عشر الذي هو اكثر
 اعداد الرؤس فضربناه في اصل المسالة وهو اثنى
 عشر فصار مباينة واربعة واربعين فتصح منها
 المسالة اذ كان للجدات من اصل المسالة اثنتان
 وقد ضربناهما في المضروب الذي هو اثنى عشر فصار
 اربعة وعشرين فلكل واحدة منهما ثمانية وللزوجات
 من اصلها ثلاثة صرناهما في المضروب المذكور صار
 ستة وثلاثين فلكل منهما تسعة وللانعام سبعة
 صرناهما في اثنى عشر فصار اربعة وثمانون
 فلكل واحد منهما سبعة ومعرفة ما لكل واحد
 من الفريق هو انه كان للجدات من اصلها اثنان
 فاذا قسمتهما على لثلاث جدات يخرج ثلثي واحد
 لكل منهما اضربه في اثنى عشر يخرج ثمانية فهي لكل

جدة وكان للزوجات الاربعة من اصلها ثلاثة
 فاذا قسمتها على الاربع يخرج ثلاثة ارباع واحد لكل
 واحدة اضرب في الاثنى عشر يحصل تسعة لكل
 زوجة وكذلك الاعمام تفعل بهم هكذا وجعل
 اخر لمعرفة نصيب كل واحد من احاد الفريق وهو
 طريق النسبة وهو الاوضح اذا احتاج فيه الى قسمة
 وضرب وهوان تنسب سهام كل فريق من اصل
 المسألة الى عدد رؤسهم مفردا عن اعداد رؤس غيرهم
 ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد
 من احاد ذلك الفريق ففي المثال المذكور للجدات
 الثلاث من اصلها اثنان فاذا نسبت الاثنين الى
 عدد رؤسهم كانت ثلثيها فخذ ثلثي المضروب
 وهو الاثنى عشر يكون ثمانية فهي نصيب كل جدة
 واذا نسبت سهام الزوجات وهو ثلاثة الى عدد
 رؤسهم كانت ثلاثة ارباع فخذ ثلاثة ارباع المضروب
 يحصل تسعة هي لكل زوجة واذا نسبت سهام
 الاعمام وهو سبعة الى عدد رؤسهم وهم اثنا عشر
 كان ثلثا وربع فخذ ثلث الاثنى عشر وربعها ثم قال
 صاحب الكتر واذا اردت قسمة التركات
 اخذ التركة فعلة من التركة بمعنى المتروكة
 كالطلبية بمعنى المطلوب ثم انه لما فرغ من تصحيح

المسائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل
 واحد من الفريق شرع يبين قسمة التركات بين
 الورثة او الغرما وتعيين الانصاف من التركة وتقرير
 انه لما كان بين التركة والتصحيح ماثلة فالامر
 ظاهر وان لم يكن بينهما ماثلة بل يكون مباينة اذا اردت
 ان تعرف نصيب كل وارث من التركة فاضرب سهام
 كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على
 التصحيح اذا كان بينهما مباينة فالخارج من هذه
 القسمة نصيب ذلك الوارث كما سنذكر وهذا مبني
 على قاعدة مهمة في علم الحساب وهي انه متى اجتمع
 اربعة اعداد متناسبة وكان نسبة الاول الى
 الثاني كنسبة الثالث الى الرابع وعلم من تلك الاعداد
 ثلاثة وجه واحد امكن استخراج المجهول من المعلوم
 وفيما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متناسبة اولها
 سهام كل وارث من التصحيح وثانيها التصحيح
 وثالثها الحاصل لكل وارث من التركة ورابعها
 جميع التركة لان نسبة السهام الى التصحيح
 كنسبة الحاصل له من التركة الى جميع التركة
 والثالث مجهول والباقي معلوم فاذا ضربت الطرف
 في الطرف كان كضرب الثاني في الثالث فكذا
 اذا قسمت المبلغ على الثاني خرج الثالث ضروريا ان

كل مقدار تركب من ضرب عدد في عدد اذا قسم على
 احد العددين خرج الاخر خمسة عشر مثلاً لما تركبت
 من ضرب ثلاثة في خمسة اذا قسمتها على ثلاثة خرج
 خمسة واذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة وهذا
 القاعدة هي الاصل في معرفة نصيب كل واحد من احاد
 الفريق فانه اجتمع هناك ايضا اربعة اعداد
 متناسبة نصيب الفريق من اصل المسألة وعدد
 الفريق والحاصل لكل واحد من احاد الفريق من
 التصحيح وبلغ الروس فنسبة نصيب الفريق من
 اصل المسألة الى عددهم كنسبة الحاصل من التصحيح
 لكل واحد الى مبلغ الروس وهو المضروب في اصل
 المسألة والثالث مجهول والباقي معلوم ويستخرج المجهول
 في مثل هذا الطريق المذكور في التصحيح وقوله
 اربعة اعداد متناسبة التي نسبتها اولها الخ اي
 وذلك خواشيان واربعة وثلاثة وستة وهي اصل
 كبير في استخراج المجهولات والضابط معك انك
 متى جهلت احد الوسطين فاضرب احد الطرفين
 في الاخر واقسم على احد الوسطين المعلوم يخرج
 المجهول وكذلك اذا جهل احد الطرفين فاضرب
 احد الوسطين في الاخر واقسم على المعلوم يخرج المجهول
 فاذا ضربت الاثنين في الستة حصل اثنا عشر فان

تسميتها

تسميتها على الاربعة خرج ثلاثة او على الثلاثة خرج اربعة
 واذا ضربت الاربعة في الثلاثة خرج اثنا عشر فان
 تسميتها على الاثنين خرج ستة وان قسمتها على الستة
 خرج اثنان فتأمل واعلم انه اصطلاح غالب الناس
 على تسمية التركة من اربعة وعشرين فبهم من
 يعبر عنها بالقيراط ومنهم الشيخ العلامة بن الهيثم
 وهو عرف اهل مصر والشام والمغرب ومنهم من
 يعبر عنها بالاسهم وهو عرف اهل مكة والمدينة
 وغالب قطر الحجاز والذي كثر استعماله كما تقدم
 باقليم مصر والشام المعبر بالقيراط واجزائه
 كالجبة والدائق فاذا اردت ان تعبر عن حصص
 الورثة بالقيراط فالطريق في ذلك اي في معرفة
 قيراط المسألة ان تقسم ما صحت منه المسألة على
 مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون في اصطلاح
 اهل مصر ومن وافقهم او عشرون في اصطلاح اهل
 العراق ومن وافقهم فخرج فهو قيراط المسألة على
 حسب ذلك الاصطلاح فاذا اردت تحويل كل حصة
 من مخرج المسألة الى القيراط فان شئت فاقسم على
 قيراط المسألة كل حصة يخرج نصيب ذلك كوارث
 قيراط وان خرج في الحصة كسر من قيراط
 فان تعبر عنه بكسر من قيراط كنصف قيراط او

ثلاثة او ما اشبه ذلك واما ان تعبر عنه بالحبة التي
هي ثلث القيراط والدائق الذي هو سدسه او كسورهما
وان شئت فانسب نصيب كل وارث من التصحيح
اليه وخذ من الاربعة وعشرين او العشرين بنلك
النسبة يخرج نصيب ذلك الوارث قيراط بحسب
ذلك الاصطلاح واصل هذا ان نسبة خط كل
وارث من التصحيح اليه كنسبة حظه من مخرج
القيراط وهو اربعة وعشرون او عشرون او مخرج
الحبة وهو اثنان وسبعون على اصطلاح اهل مصر
ومن وافقهم ويستون على اصطلاح اهل العراق
ومن وافقهم او مخرج الدائق وهو مائة واربعة
واربعون على اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم او مائة
وعشرون على اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم الى
ذلك المخرج فهذه ثلاثة اعداد متناسبة ثال ثلثها
مجهول مثال زوجة وابوان وبنتان اصلها
اربعة وعشرون وتعمل الى سبعة وعشرين فاضرب
ثلاثة الزوجة في مخرج القيراط اربعة وعشرين
يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على اصل المسالة
يعولها يخرج من اربعة وخمسين اثنان ويبقى
ثمانية عشر نسبتها لسبعة وعشرين ثلثان فلمها
قيراطان وثلثا قيراط والاب اربعة فاضربها

في اربعة

في اربعة وعشرين يحصل ستة وتسعون فاقسمها
على سبعة وعشرين يخرج ثلاثة من واحد وثمان من
يبقى خمسة عشر نسبتها لثلاث وتسعان او خمسة
اتساع فله ثلاثة قيراط وثلث قيراط وتسعا قيراط
وللام كذلك ولكل بنت سبعة قيراط وتسع قيراط
لان كل واحدة لها ثمانية فاضربها في اربعة وعشرين
يحصل مائة واثنان وتسعون فاقسمها على سبعة
وعشرون يخرج من مائة واثنان وستين ستة يبقى
للاثون فاقسمها يخرج واحد من سبعة وعشرين
يبقى ثلاثة نسبتها لسبعة وعشرين تسعة فلكل
بنت سبعة وتسع قيراط واعلم ان في
كيفية قسمة التركة على الورثة طرقا خمسة
منها ان تضرب سهام كل وارث من المسالة في
التركة وتقسّم الحاصل على المسالة يحصل نصيبه
من التركة فلو مات عن زوجة وام وعم وترك
مائة دينار فالمسالة تصح من اثنى عشر للزوجة
ثلاثة وللأم اربعة وللعم خمسة فاضرب للزوجة
ثلاثتها في المائة واسم الحاصل وهو ثمانية على
المسالة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب
للأم اربعتها في المائة واقسم الحاصل وهو اربعة مائة
على المسالة يخرج ثلاثة ولاثون دينارا وثلث

واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل وهو خمسة
على المسألة يخرج له احدى اربعون ديناراً وثلاثان
ومنهما ان تقسم التركة على المسألة وتضرب
الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال
المذكور اقسام المائة على المسألة وهي اثنا عشر
خارج ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجية
واربعة الام وخمسة العم يحصل لكل ما ذكرناه
ومنهما طريق يقال له طريق النسبة وهي ان
تنسب سهام كل وارث من المسألة اليها وتأخذ
من التركة بتلك النسبة فالماخوذ حصه
فنسبة ثلاثة الزوجية الى المسألة ربعها فخذ لها
ربع المائة وهو خمسة وعشرون ديناراً ونسبة
اربعة الام الى المسألة ثلثها فخذ لها ثلث المائة
وهو ثلاثة وثلاثون وثلاث ونسبة خمسة العم
الى المسألة ربع وسدس فخذ له ربع المائة وسدسها
وهو احدى واربعون وثلاثان وهذا الوجه
يعمل به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت
اجزاً او متصلة او منفصلة وهي متساوية القيمة
او مختلفتها ومنهما ان تقسم المسألة على سهام
كل وارث وتقسيم سهام كل وارث على الخارج
ومنهما ان تقسم المسألة على التركة وتقسيم سهام

كل وارث

كل وارث على الخارج والمثال المذكور لا عول
فيه واما الذي فيه عول فمثال تركت زوجاً
واماً واختين اب وام كانت المسألة من
سنة وتؤول الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم
واحد ولكل واحدة من الاختين سهمان فان
فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون ديناراً
كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية
مباينة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث
من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من
التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة
وسبعون ثم اسم هذا المبلغ على التصحيح اعني
ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة اثمان دينار
فهذه نصيب الزوج من تلك التركة واضرب
ايضاً نصيب الام من التصحيح وهو واحد في جميع
التركة يكون خمسة وعشرون فاذا قسمتها
على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثمان دينار
واضرب نصيب كل اخت وهو اثنان في التركة
يحصل خمسون اقسامها على الثمانية يخرج ستة دنانير
وربع دينار لكل اخت انتهى ثم اعلم انه
اذا كان من التصحيح والتركة موافقة
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق

التركة ثم اقسم الحاصل من الضرب على وفق التصحيح
 فالخارج نصيب ذلك الوارث كما اذا كانت لتركة
 في تلك المسألة خمسين دينارا او كان بينهما مداخل
 كما اذا كانت التركة في تلك المسألة ايضا
 اربعة وعشرين دينارا فانه اذا ضرب في هاتين
 الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح
 في جميع التركة وقسم المبلغ على الصحيح كما عمل
 في صورة المبينة خرج منها ايضا نصيب ذلك
 الوارث من تلك التركة المفروضة واعلم انه
 اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعد ما قررناه
 واما اذا كان فيها كسر احتج الى بسط
 التركة لصير من جنس واحد وطريق
 البسط ان تضرب الصحيح من التركة في مخرج
 الكسر وتزيد على الحاصل ذلك الكسر ثم تضرب
 العدد الذي صحت منه المسألة في مخرج كسر التركة
 ايضا ثم تعمل بالحاصلين ما مر من الضرب والقسمة
 فلكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا
 في المسألة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون
 ديناراً وثلث ديناراً صرنا الخمسة وعشرين في
 مخرج الثلث اعني الثلاثة فحصل خمسة وسبعون
 وتزيد عليه الثلث فيصير الجميع ستة وسبعين

ثم صرنا

ثم صرنا الثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة ايضا
 فحصل اربعة وعشرون واذ اضربنا نصيب كل
 وارث من الثمانية في الستة وسبعين قسمنا
 المبلغ على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب
 ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين
 عدد اصحها وكانت اصل المسألة من اربعة وعشرين
 بيانها اذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة
 من ثمانية في الستة وسبعين خرج مايتان
 وثمانية وعشرون فاذا قسمتها على اربعة وعشرين
 خرج تسعة دنانير ونصف ديناراً واذ اضربنا
 نصيب الام وهو واحد في ستة وسبعين قسمنا
 على اربعة وعشرين خرج ثلاثة دنانير وستين
 ديناراً واذ ضربت نصيب الاخت وهو اثنان
 في ستة وسبعين خرج مائة واثنان وخمسون
 فاذا قسمتها على اربعة وعشرين خرج ستة
 دنانير وثلث ديناراً وكذلك الاخت الثالثة
 هذا ما ليس جمعه في كيفية قسمة لتركة
 على الورثة واما قضاء الديون
 فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في
 العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح اعلم
 ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين

ان وفق بالديون فلا اشكال لان كل غريم ياخذ
دينه كاملا وان لم يف بهما مع تعدد الغرماء
فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة
القاصدة ان تجعل دين كل واحد منهم بمثولة
سهمهم كل وارث من الصحيح المسألة وتجعل مجموع الديون
بمثولة مجموع الصحيح ويعمل ههنا ما مر في تعيين
نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة
دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير والاخر
خمس دنانير وجمعنا الدينين صار المجموع خمسة
عشر وهي بمثولة الصحيح وبين التسعة والخمسة
عشر موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة
دنانير على الميث في ثلث التسعة حصل ثلاثون
فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق الصحيح وهو خمسة
كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له عشرة
واذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في وفق
التركة اعني ثلاثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا
هذا المبلغ على وفق الصحيح وهو خمسة كان الخارج
ثلاثة وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا
ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر
كان بين الصحيح والتركة مباينة فحينئذ يضرب
دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة

وثلاثون

١٥٤
وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل الصحيح وهو
خمس عشرة كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب
من كان له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب الخمسة
في جميع التركة فيبلغ خمسة وسنين فاذا قسمنا
هذا المبلغ على الخمسة عشر خرج اربعة وثلث وهو
نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك
الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة
والصحيح موافقة بالخمس مع كونهما متداخلين كما
ينتهت عليه فاذا ضرب دين صاحب العشرة في خمس
التركة وهو واحد واقيم الحاصل وهو عشرة على
خمس الصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو ثلاثة
ولم نصيب من كان له عشرة واضرب
ايضا دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الحاصل
على وفق الصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد
وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد احاط
علمك بان الطريق الجاري في المباني يتناول
الموافقة والمدخلة ايضا والله اعلم وقول
صاحب الكتر ومن صولح من كورثة على شيء
الحق هذا يقال له التحارج وهو تفاعل من الخروج
والمراد به ههنا ان يتصلح الورثة على اخراج
بعضهم عن الميراث بشيء معلوم من التركة وهو

جاز عند التراضي نقله محمد في كتاب الصلح عن ابن
 عباس وذكر عن عمرو بن دينار ان عبد الرحمن بن
 عوف طلق امراته تماضر الكلبية في مرض موته
 ثم مات وهي في لحد نورثها عثمان مع ثلاث
 نسوة اخر فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة
 وثمانين الفا قليل هي دنائير وممل دراهم وقيل
 على ثمانين الف دينار بمحض من الصحابة رضي الله
 عنهم وروى ان ذلك كان نصف حقها وتزوج
 عبد الرحمن تماضر بضم المنة الفوقية وكسر الصاد
 المعجمة وقدم بها المدة فولدت له ابنة واحدة وكان
 له اربع نسوة واولاد فخصها ربع الثمن جزء من
 اثنين وثلاثين جزءا فصالحوها على نصف ذلك
 وهو جزء من اربعة وستين جزءا واخذت بهذا
 الحساب ثلاثة وثمانين الفا ووجهه ان اصل
 مسالمتها من ثمانية اثنى عشر ألفا وبقي الزوجات
 الاربع واحد على اربعة لا ينقسم فضرنا عدد
 روستين في اصل المسألة وهو ثمانية اثنى عشر ألفا
 ثم انكسرت حصتها على مخرج النصف وذلك اثنان
 فضرناهما في اثنين وثلاثين بلغ ذلك اربعة
 وستين فقول له ومن صالح الخ معناه اذا اخرجت
 الورثة احدهم عن عرض او عقار بمال او عن ذهب

بنصفه

بنصفه او بالعكس صح قل او كثر يعني قل ما اعطى
 او كثر لانه يحمل على المبادلة لانه صلح عن عين ولا
 يمكن حمله على الابراذ لادين عليهم ولا صور الا بآراء
 عن العين وبيع العقار والعروض بالقليل والكثير جاز
 وكذا بيع الذهب بالفضة لعدم الربا الاختلاف
 الجنس والاستيطان تكون احيان التركة معلومة
 لانه لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع مال لم يعلم قدره
 فيه جاز وقال صاحب الهداية فيما اذا وقع
 الصلح عن ذهب بنصفه او وقع عن فضة بذهب
 يعتبر التقاض في المجلس لانه صرف غيرات
 الذي في يد بقية التركة ان كان جاحدا يمكنني
 بذلك القبض لانه قبض ضمان فينوب عن قبض
 الصلح وان كان مقرا يعني مقرا غير مانع
 لا بد من تحديد القبض لانه مض امانة فلا ينوب
 عن قبض الصلح وهذا يشترط ان العلم به
 شرط لان قبض المجهول لا يمكن ثم ذكر بعد
 روايتين وما اذا وقع الصلح على المكيل والموزون
 وانما لا ينوب هذا القبض عن قبض الصلح لان
 مض الامانة لا ينوب عن المضمون فلا بد من
 تحديد بان ينتهي الى مكان يتمكن من قبضه
 بالتخلية والمضمون ينوب عن الامانة وعند اتحاد

القصاصين ينوب أحدهما عن الآخر كالمضمون عن المضمون
أو الأمانة عن الأمانة وأما إذا صالح عن الذهب
والفضة وغيرهما من العروض ولعقار على الذهب
أو الفضة لا يجوز الصالح حتى يكون ما أعطوه
أكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون
قدر نصيبه بنصيبه والزائد بحقه من بقية
التركة لأنه لو أعطوه قدر حقه أو أقل تكون
العروض أو العروض وبعض الذهب أو الفضة
حاصلا لهم بلا عوض فكون ربا وكذا إذا لم يعلم
قدر نصيبه لاحتمال الربا وقال الحاکم
الشهيد إنما يبطل على أقل من نصيبه في مال
الربا في حالة التصديق وأما في حالة التناكر
بأن أكثر وأوراشته فيجوز ووجه ذلك
أن في حالة التناكب ما يأخذ لا يكون بدلا
لأحق لاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكره
المرغيناني فلا بد من التقابض فيما يقابل الذهب
والفضة منه لكونه صرفا في قدر ولو كان
بدل الصالح عرضا في الصور كلها جاز مطلقا
قليلا كان أو كثيرا قبض في المجلس
أو لم يقبض لعدم الربا وإذا كان بدل
الصالح دراهم ودنانير صح الصالح كيف ما كان

لأننا نصرف الجنس بخلاف الجنس تصحيحا للعقد
كأن كبيع بلاولى ولو في تركة دين فأخرجوه
لكون الدين لهم بطل لأن فيه تمليك الدين وهو نصيبه
من غير من عليه الدين وهم الورثة فبطل فيه ثم تعدى
إلى الكل لأن الصفقة واحدة سواء من خصته الدين
أو لم يبين وأن شرطوا أن يبروا الغرماء منه صح لأنه
استقاط أو تمليك الدين ممن عليه الدين وكل ذلك
جائز ولو كانت أعيان في التركة غير معلومة
وليس فيها مكيل ولا موزون فصالح على مكيل أو
موزون قال ظهير الدين مرغيناني لا يجوز هذا
الصالح لما فيه من احتمال الربا بأن يكون في التركة
مكيل أو موزون من جنسه فكون في حقه بيع المقدر
بجنسه جازا وقال لفتية أبو جعفر محرز لأنه
يحتمل أن لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل
أن يكون فيها وإذا كان فيها يحتمل أن يكون
الذي وقع عليه الصالح أكثر وأن احتماله أن يكون
مثله أو دونه هو احتمال الاحتمال فنزل إلى شبهة
الشبهة فالشبهة هي المعتبرة دونها هذا هو الصحيح
وهذا يدل على أن الصالح مع جهالة التركة
يجوز ودليل لا يجوز لأنه بيع وبيع المجهول لا يجوز
والأصل صح لأن الجهالة هنا لا تنفي إلى المنازعة

ولو على الميت دين محيط بطل الصلح وقسمة لان
الورثة لا يملكون التركة في هذه الحالة لان
الدين المستغرق يمنع من دخول التركة في ملك
الوارث حتى لو اعتق الوارث عبدا من التركة
وهي كلها مشغولة بالدين حيث لا ينفذ العتق
ولو ضمن رجل بشرط ان لا يرجع في التركة جاز
الصلح وان لم يكن مستغرقا بالدين لا ينبغي لهم ان
يقسموه او يصلحوا عنه وان فعلوا ذلك جاز استحسانا
وقول صاحب الكترو من صلح الخ قد يقال ان
ان هذه المسألة بعينها تقدمت في كتاب الصلح
فاكان ينبغي له ان يذكرها هنا ويمكن ان
يجاب بان المصنف ذكرها في كتاب الصلح
لاجل بيان احكام صحة الصلح وفساده وبيان
التركة اذا كانت عروضاً وعقارات او نقد
او غير ذلك فذكرها هناك في محلهما واما ذكرها
هنا لمناسبة الفرائض وقسمة التركة وهوانه
اذا صلح احد من الورثة هل تصرح سهامه ام لا
وهل يجعل كان لم يكن ام كيف الحكم فناسب
ذكرها لاجل كيفية قسمة الباقى على من بقى من
الورثة فقال ومن صلح من الورثة على شئ
فاجعله كان لم يكن واقسم على سهام من بقى ما بقى

لان المصالح لما ترك بشئ اعطوه جعل مستوفيا
نصيبه وخرج من البين فيبقى الباقي مقسوما على
سهامهم وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظر لانه
قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كان لم يكن
بل يجعل كانه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقون
انصباهم الا ترى ان المرأة اذا ماتت وترك
زوجا واما واما نصالح الزوج على ما في ذمته من المهر
يقسم الباقي من التركة بين الام ولعم ان ثلاثة للامام
سهما وللعم سهم ولو جعل الزوج كان لم يكن
لكان للامام سهم لانه الثلث بعد خروج الزوج من
البين وللعم سهمان لانه الباقي بعد الفروض ولكن
تاخذ هي ثلث الكل وهو سهمان من ستة والزوج
النصف ثلاثة وقد استوفاه باخذ بدله فيبقى
السدس وهو سهم للعم وكذا لو ماتت المرأة
وخلعت ثلاث اخوات متفرقات وزوجا نصولت
الاخت لاب وام وخرجت من البين كان الباقي
بينهم اخماسا ثلاثة للزوج وسهم للاخت لاب وسهم
للاخت لام على ما كان لهم من ثمانية لان
اصلها ستة وتعول الى ثمانية فاذا استوفت
الاخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت
كانها لم تكن لكانت من ستة وتعول لسبعة

لان في المسألة نصفين وسدسا للزوج النصف وثلاثة
 ارباب النصف وللأخت لام سدس وقول المصنف
 على سهام من بقي الخ ليس على اطلاقه لما صرح به
 صاحب التنوير بقوله واذا اخرجوا واحدا فخصه
 تقسم بين الباقين على السواء ان كان ما اعطوه
 من مالهم غير الميراث وان كان ما ورثوه فعلى
 قدر ميراثهم والموصى له كوارث فيما تدعناه
 ولو صالحوا احدهم ثم ظهر للميت دين او عين
 لم يعلموه هل يكون داخلا في الصالح قولان اشهرهما
 لا يدخل وقد غلط في قسمة هذه المسألة صاحب
 المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عذري
 من النسخ فانهم قسموا الباقي للام سهم وللعم
 سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع ولو فرضنا
 انه صالح العم على شيء من الركعة وخرج
 من البين فالمسألة ايضا من ستة فاذا طرح
 نصيب العم منها بقي خمسة ثلاث للزوج واثنان
 للام فيجعل الباقي من الركعة اخماسا بين الزوج
 والام فللزوج ثلاثة اخماس وللأم خمس
 وان صالحت الام على شيء وخرجت كانت
 المسألة ايضا من ستة فاذا طرح منها سهمان
 للام بقي اربعة فيجعل الباقي من الركعة ارباعا

ثلاثة

ثلاثة منها للزوج وواحد للعم والله اعلم
وهذا اخروا تيسر للفقيه رحمه من
 الكتب المعتمدة على كلام صاحب الكنز من
 قوله وان مات البعض الى اخره ومن زاد
 زاد الله في حسناته **رحمته**

على سيدنا محمد وعليه

وحمده وسلم
امين

